

أهم مخرجات عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي

- لا يزال التعافي الهش مستمرا، ومن المتوقع ازدياد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة قدرها ٤,١٪ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على السواء بعد ما شهدته من انكماش حاد العام الماضي. وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى يتوقع ازدياد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة قدرها ٤,٣٪ في ٢٠٢١ و ٤,١٪ في ٢٠٢٢.
- وأحرزت المنطقة تقدما جيدا منذ بداية العام الجاري. فإلى جانب بلدان مجلس التعاون الخليجي، تمكنت عدة اقتصادات مصدرة للنفط وأخرى من اقتصادات الأسواق الصاعدة (مثل أنريجان والأردن وكازاخستان والمغرب) من إحراز تقدم في نشر اللقاحات. وبالإضافة إلى ذلك، يتضح من البيانات المتاحة عن النصف الأول من عام ٢٠٢١ أن التعافي جار رغم الموجات الجديدة من تفشي الفيروس. وتحسنت الآفاق المتوقعة للاقتصادات المصدرة للنفط في ظل ارتفاع أسعار النفط والتراجع التدريجي في القيود على إنتاجه.
- ومع ذلك، فإن التعافي متباين وغير مكتمل، فضلا عن ظهور تحديات جديدة:
 - موجة جديدة من الجائحة تلحق الضرر بالبلدان التي تحرز تقدما ضعيفا في عمليات التلقيح. فالبلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات تعتمد في الوقت الراهن على المبادرات متعددة الأطراف من أجل الحصول على اللقاحات ولا تزال متأخرة عن الركب.
 - تصاعد التضخم مع تراجع الحيز المتاح للتصرف من خلال السياسات الكلية: فارتفاع التضخم يقلص الحيز المتاح من السياسة النقدية، مما يزيد التحديات التي يفرضها ضيق الحيز المالي. وإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع أسعار الغذاء يزيد مخاطر انعدام الأمن الغذائي، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.
 - استمرار مسارات التعافي المتباعدة في ظل مخاوف من حدوث ندوب اقتصادية: فعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يظل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أقل من توقعات ما قبل الأزمة بحوالي ٢,٤٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبنحو ٦,٩٪ في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.
 - تزايد عدم المساواة. تعرضت العمالة الأقل مهارة والشباب والنساء والعمالة المهاجرة لأشد الضرر من جراء الجائحة، وكذلك الشركات الصغيرة، لا سيما في القطاعات كثيفة المخاطة.
- وتتراكم المخاطر ومواطن الضعف في ظل ازدياد عدم اليقين حول سرعة التغلب على الجائحة. وتتضمن المخاطر في هذا الشأن حالات التأخر في التطعيمات؛ وتشديد الأوضاع المالية العالمية؛ والإنهاء المبكر للدعم المقدم من خلال السياسات؛ واستمرار التضخم؛ والاضطرابات الاجتماعية والمخاطر الجغرافية-السياسية والأمنية، والصدمات المناخية.
- ويتعين على المنطقة التصدي لبضعة تحديات رئيسية:

○ تحقيق استقرار الدين: أدت زيادة نسب الدين والالتزامات الاحتمالية في عام ٢٠٢٠ إلى تردي توقعات استقرار الدين في بعض البلدان، ولا سيما إذا طال أمد تحقق التعافي، وارتفعت أسعار الفائدة، وتأخر تنفيذ التصحيح المالي.

○ ضعف تعافي التوظيف: ارتفع متوسط معدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى ١٠,٧٪ في عام ٢٠٢٠ - بواقع ١١,٦٪ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و ٨,٧٪ في القوقاز وآسيا الوسطى - متجاوزا بدرجة كبيرة المعدلات المشاهدة أثناء الأزمات الأخرى في الآونة الأخيرة. ولم يشكل النشاط غير الرسمي هامشا وقائيا، نظرا لتأثير تدابير الإغلاق العام. وفي غياب الإصلاحات الطموحة، ربما يلزم تحقيق نمو يقارب ١٠٪ في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأفغانستان وباكستان وأكثر من ٨٪ في بعض بلدان القوقاز وآسيا الوسطى لتثبيت معدلات البطالة.

○ الأثر على قطاع الشركات: تعافى قطاع الشركات إلى مستويات ما قبل الجائحة، ولكن الشركات الصغيرة وتلك العاملة في القطاعات كثيفة المخالطة لا تزال متأخرة عن اللحاق بالركب. فقد استطاعت الشركات التي تتمتع بالقدرات في مجال التكنولوجيا الرقمية وتلك التي كانت تمتلك أساسيات اقتصادية قوية وهوامش سيولة كبيرة قبل الأزمة أن تخفف جزئيا من حدة آثار الجائحة. وورثنا بقوة التعافي والدعم المقدم من خلال السياسات، هناك نسبة من الشركات تتراوح بين ١٥٪ و ٢٥٪ قد يتعين إعادة هيكلتها أو تصفيتها. وقد يترتب على ذلك انتقال آثار التداعيات إلى البنوك المنكشفة على تلك الشركات وتقييد توفير الائتمان في السنوات القادمة.

● **المفاضلات بين السياسات:** سوف يواجه العديد من الشركات مفاضلات صعبة بين السياسات في سياق التعامل مع آثار الجائحة، لا سيما مع زيادة تقلص الحيز المتاح من السياستين المالية العامة والنقدية على السواء. ولبناء التعافي الأكثر فعالية، يتعين أن تتسم السياسات بالشمول وأن تستفيد من أوجه التضافر.

○ اللقاحات: لا يزال تكثيف فرص الحصول على اللقاحات وتوزيعها هو الأولوية القصوى على المدى القصير من أجل إنقاذ الأرواح، ودعم التعافي، وتضييق فجوة التباعد. وسوف يكون التعاون القوي على المستويين العالمي والإقليمي عاملا حيويا لتحقيق هدف الوصول بنسبة التلقيح إلى ٤٠٪ على الأقل من سكان المنطقة بنهاية العام الجاري و ٧٠٪ على الأقل مع نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٢.

○ الدعم من المالية العامة: ينبغي أن يكون أي دعم إضافي موجها بدقة للمستحقين، وأن يُراعى التدرج والإفصاح الجيد في البلدان التي تتمتع بحيز مالي أوسع عند سحب الدعم في نهاية المطاف. أما البلدان التي لا يتوفر لديها الحيز المالي، فسوف يتعين عليها ضبط أوضاعها المالية على الرغم من التعافي الهش، مع إبراز أهمية جودة الضبط المالي وعناصره.

○ الدعم من السياسة النقدية: إذا تبين استمرار التضخم، قد يتعين على البنوك المركزية رفع أسعار الفائدة كإجراء وقائي لمنع انفلات ركيزة التوقعات التضخمية.

○ أطر السياسات الكلية: سيكون تحسين أطر السياسات عاملا مهما للحد من المفاضلات. وعند تنفيذ إجراءات الضبط المالي ينبغي أن تركز على خطة مالية موثوقة متوسطة الأجل تعكس بوضوح مدى بقاء الدين في حدود مستدامة. ومن شأن التحسينات المدخلة على أطر السياسة النقدية ووضوح استراتيجيات التواصل تعزيز المصدقية ومساعدة البلدان على الاستجابة بفعالية لتساعد التضخم.

○ *السياسات المالية:* يشكل التدرج في سحب الدعم المقدم للقطاع المالي - على نحو يتجنب وقوع حالات الإفلاس مع توجيه الدعم للشركات التي تتمتع بمقومات البقاء - عاملا حيويا في تعزيز القطاع الخاص.

○ *أسواق العمل:* يمثل تشجيع إعادة توزيع العمالة أهمية بالغة بمجرد رسوخ التعافي، بما في ذلك من خلال تحسين خدمات التوظيف العامة وتوسيع نطاق التدريب المهني، ولا سيما بالنسبة للعمالة من الشباب والنساء. ويتعين أن تصبح أسواق العمل أسرع استجابة للنمو وذلك بالعمل على تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى الحد من الأنشطة غير الرسمية، وترشيد معدلات التوظيف الكبيرة في القطاع العام، وتخفيض الأعباء التنظيمية عن كاهل قطاع الأعمال.

● **الاستعداد لمرحلة جديدة بالاستثمار في التعافي التحويلي:** أتاحت الأزمة بارقة أمل بالانتقال إلى نموذج إنمائي يؤدي إلى تحقيق نمو أكثر خضرة يتسم بالصلابة والاستدامة والاحتوائية.

○ *تقليص دور الدولة:* إعادة توجيه تركيز الدولة نحو الصحة، والتعليم، وتوسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي. وعلى مسار مواز، فإن إجراء إعادة تقييم شاملة للأهداف النهائية للمؤسسات المملوكة للدولة ونظم حوكمتها، إلى جانب إجراء إصلاحات تنظيمية لتعزيز التنافس، يشكلان أهمية بالغة لتحديد طبيعة المخاطر على المالية العامة والحد منها مع تشجيع الابتكار والنمو في القطاع الخاص.

○ *الاستفادة من الاتجاهات العالمية:* توسيع نطاق التكنولوجيات الرقمية، التي كانت عاملا أساسيا في الاستجابة لمواجهة الأزمة، سوف يساعد في إقامة شبكات الأمان، وخلق قطاعات جديدة مولدة للنمو، وضمان استمرار قدرة المنطقة على المنافسة عالميا.

○ *معالجة قضايا المناخ:* الاستثمار في التكنولوجيا القادرة على تحمل تقلبات المناخ للتصدي لأزمة وجودية وخلق فرص العمل الجديدة سيتطلب تحركا عاجلا على مستوى السياسات وتعاوننا على الصعيد الإقليمي.

○ *صندوق النقد الدولي:* بالإضافة إلى الدعم الفني والمشورة على مستوى السياسات، قدم الصندوق دعما تمويليا قدره ٢٠ مليار دولار أمريكي لبلدانه الأعضاء في المنطقة منذ بداية الجائحة، كما وزع حقوق سحب خاصة لتكملة الأصول الاحتياطية لدى المنطقة بما يعادل ٤٩,٣ مليار دولار أمريكي، مما سيساعد البلدان الأعضاء على التعامل مع المفاضلات بين السياسات.